جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

التقنية والاجرام المنظم

د. ذياب موسى البداينة

٢٠٠٣م

التقنية والإجرام المنظم

د. ذياب موسى البداينة

التقنية والجرائم المنظمة

ملخص

هدفت هذه الورقة إلى بيان أهمية التقنيات في إنتشار الجريمة المنظمة وتعقدها، وفي توظيف التقنية كأداة لتحقيق أعمال الجريمة المنظمة، والتقنية كهدف بحد ذاتها للجريمة المنظمة. كما ركزت هذه الورقة على إمكانية استخدام التقنيات في مكافحة الجريمة المنظمة، ومتابعتها، وضبطها. استعرضت الورقة الحالية تطور الجريمة المنظمة وتنظيمها، ومخاطرها. كما بينت الوضع الراهن والمستقبلي للتقنيات، مع التركيز على الحاسب والإنترنت كمثال حديث في التعامل مع الجريمة المنظمة. وقد اشتملت على تطبيقات عملية وتوصيات في مواجهة الجريمة المنظمة.

ولمكافحة الجرائم المنظمة والحد من الاستفادة من التقنيات وتوظيفها في هذه الجرائم، لابد من التعاون الدولي الثنائي والمتبادل، والكشف عن أصحاب الودائع المشكوك فيها، وتعديل التشريعات لحماية ملكيات البرامج والمعدات والتقنيات، وتطوير القوانين التي تحد من الدخول غير الشرعي لقواعد المعلومات الحكومية والأمنية. وتواجه الأجهزة الأمنية والتشريعية ثلاث معضلات في هذا المجال: كمية جرائم التقنيات، هوية مجرمي التقنيات، و الأساليب الفعالة في حماية ضحايا الجرائم الإلكترونية والمنظمة.

إن التطورات التقنية والعلمية المتسارعة التي تشهدها المجتمعات الإنسانية، وما واكبها من تغيرات في أنماط السلوك الاجتماعي قد أثرت في حياة الإنسان، ولقد أصاب هذا الأثر الكثير من سلوكيات الأفراد الاجتماعية الرسمية منها وغير الرسمية، وولدت هذه التغيرات أنماطاً جديدة من السلوكيات غير المقبولة اجتماعياً وإنسانيا، لقد تبدلت وتغيرت وظائف مؤسسات المجتمع تبعاً لذلك، وأدت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع إلى خلق فرص مربحة جرمياً تستغل من قبل عصابات وتنظيمات الجريمة المنظمة (Kelly,1986).

ولم تقتصر التطورات العلمية التي يشهدها العالم على الوظائف الإيجابية للتقنية الحديثة، وإنما شملت وظائف سلبية تمثلت في انتشار الجريمة، محلياً وإقليمياً وعربياً، وأضحت الجريمة والمشكلات الأمنية مشكلةً عالمية لاتعترف بالحدود الإقليمية ولا بالمكان ولا بالزمان، وأصبحت ساحاتها العالم أجمع. ولم يعد الأمن والأمان والاطمئنان مشكلة فردية أو مشكلة الدولة وحدها، بل أصبحت مشكلة المواطن والمجتمع أينما كان، وأصبح من واجب المجتمع بأسره المشاركة الفاعلة في صنع الأمن والمحافظة عليه. وإن ظهور أنماط جديدة من الجريمة، وزيادة معدلاتها فيه تهديد لأمن المواطن وزيادة خوفه منها، بل هو مدعاة للبحث عن أساليب جديدة وفعالة في التعامل معها على المستوى الفرديّ والحكوميّ.

وتدخل المجتمعات عصراً جديداً شاعت تسميته بعصر المعلومات، هذا العصر الذي أثر في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات. مما أثر في أنماط السلوك والقيم الإنسانية والثقافية. حيث الانتشار الثقافي وعولمة الثقافة وسيادة الثقافة القوية، وعولمة الاقتصاد وعولمة

الجريمة وتعقدها. وعلى الرغم من الاختلافات في مستويات التطورات الاجتماعية في المجتمعات إلا أن سيادة آليات وبنى الاقتصاد ستكون متشابهة (الكاملي ١٩٩٨).

في القريب سيتحول العالم إلى مجتمع تخيلي (Visual society)، يرتبط بطريق المعلومات السريع (Information Highway) أو طريق المعلومات فائق السرعة (Information Superhighway) كما تخيله جيتس (جيتس، ١٩٩٥، ص ٩٨) حيث يمكن ان تتحول التفاعلات المعرفية والمعلوماتية، والاجتماعية، والسلوكيات إلى أنماط مختلفة تماماً عما اعتدنا عليه. وقد بدأ هذا العصر فعلاً فمتاجر الإنترنت العربية الإلكترونية والتي بدأت بشركة الزهور المصرية، وانترنت بوكيه في لبنان كأول متجرين عربيين لتوزيع وبيع الزهور الحقيقية، حتى انتشر استعمال الإنترنت في الصحافة، والشركات والدوائر الحكومية، فالمخابرات الأردنية قد وضعت صفحة لها على الإنترنت (الخميس، ١٩٩٧)، هذا فضلاً عن المقهي التخيلي، فلم يعد سبب ذهابك للمقهى (بما كان يحمل من وصم اجتماعي سلبي) هو ذات السبب اليوم أو في المستقبل القريب، حيث تدخل إلى طريق المعلومات السريع وتسبح في الفضاء الخارجي وتستكشف بلا جواز سفر أو توقف. لا بل ستكون الامور أكثر صعوبة في التخيل عندما لاتكون بحاجة إلى الهاتف العادي أو الكهرباء لتدخل إلى العالم من خلال حاسب الطاقة الشمسي، والتلفون الجوال أو العالمي. . . . . تتمكن أن تتسوق أو تبحث أو تسافر أو تحجز تذكرتك أو فندقك وأنت في مزرعتك أو في رحلة صيد أو في سيارتك أو أي مكان في العالم.

الجرائم المنظمة Organized Crime

لقد عبرت لجنة منع الجريمة (الأمم المتحدة) عن الاهتمام الدولي بموضوع أثر التقنيات في الجريمة المنظمة في اجتماعها السادس (٢٨/ ٤/ -٩/ ٥/ ١٩٩٧) وإدراج موضوع الوقاية الفعالة من الجريمة (التعولم والتكنولوجيا في أعمال المؤتمر العاشر عام ٢٠٠٠ . وعربياً فإن مجلس وزراء الداخلية العرب، قد أدرج في جدول أعمال لجنة الجرائم المستحدثة عام ١٩٩٧ لدراسة موضوع جرائم الإنترنت (سليم، ١٩٩٧). لقد أصبحت الجريمة المنظمة عالمية وانتقلت في عملها عبر المجتمعات، وأصبحت المشاركة في سوق الجريمة من قبل منظمات الجريمة المنظمة سمة للجريمة المنظمة مثل الجريمة المنظمة في إيطاليا إذ تتولاها أربع عائلات هي : ماڤيا (mafia) وعدد عائلاتها (١٨٦) عائلة فيها حوالي (٥٠٠٠ فرد)، ودرانغيتا (N'drangheta) وفيها (١٤٤) عائلة فيها حوالي (٥٣٠٠) عضو، وكامورا (Camorra) وفيها (١٢٦) عائلة فيها (٦٢٠٠) عضو. وساكرا كورونا يونيتا (Sacra Corona Unita). (Savona,1993)، والروسية والصينية (Triads) والتي تعني الثالوث (Heaven, Earth & Man) (Chin,1990)، واليابانية ياكوزا (Yakuza) (Iwai,1986)، والكارتلات الكولمبية (Cartels) (UNESCCCPCJ,1994)، والبريطانية (والمرتزقة) (Albini,1986). يذكر البانس (Albanese, 1989, p.30) ان أكثر من (١٣) مليون نسخة من فيلم العراب (The Godfather) (فيلم عن الجريمة المنظمة) قد بيعت، وحتى القصة لاتزال أكثر الكتب رواجاً حيث حقق (١٦٦) مليون دولار، وعلى الرغم من ضعف العمل الأكاديمي في مجال الجريمة المنظمة الا ان العمل الميداني في ضبط وإعاقة عمل الجريمة المنظمة معروفة. ويعد تنظيم أكاديمية

نايف العربية للعلوم الأمنية عدداً من الدورات التدريبية المتخصصة، بالإضافة إلى هذه الندوة في هذا المجال للقطاعات الأمنية العربية خطوة وقائية وتعريف بهذه المشكلة، وزيادة الوعي الأمني العربي بهذه المشكلة.

مفهوم الجريمة المنظمة Concept of Organized Crime

لعل تعريف الجريمة المنظمة من أهم المشكلات التي تواجه الباحثين، حيث لا يوجد الا اتفاق بسيط على تعريفها. ففي بعض المجتمعات هناك ترادف في استخدام مفهوم الجريمة المنظمة مع الجريمة المهنية (Professional Crime)، وهذا ناتج عن أن غالبية الجرائم المهنية هي جرائم منظمة، فمثلاً يقول ليندا سميث (Lindesmith) إن الجريمة المنظمة هي جريمة مهنية. . . . . تشمل نظاماً من العلاقات المحددة بالتزامات وميزات متبادلة» أما سذرلاند وكريسي (Sutherland & Cressey) فقد عرفا الجريمة المنظمة على أنها «ارتباط لجماعة صغيرة من المجرمين لتنفيذ أنماط معينة من الجريمة. ولقد عرفت الجريمة المنظمة على أنها « بناء جمعي مستمر من الأفراد الذين يستخدمون الإجرام أو العنف والرغبة في الفساد لتحقيق القوة والثراء والمحافظة عليهما»(Reid,1990).

إن تعريف الجريمة المنظمة مبني على فرضية انها منظمة اقتصادية إجرامية توحد الجماعة حول مصالحها الاقتصادية وهي مبنية على نظام اجتماعي من القواعد التي تربط الجماعة مع بعضها البعض (Amir,1995). وتركز التعاريف للجريمة المنظمة في فترة التسعينيات على ثلاثة عناصر هي:

١ ـ الجماعات الإجرامية مرتبطة عرقياً، ولغوياً، أو أثنياً أو بروابط اخرى.

٢ ـ الحامي الذي يحمي مصالح جماعة الجريمة المنظمة.

٣ـ الداعم وهم فئات المختصين والمسؤولين المهمين في المجتمع والذين يقدمون خدمات تطوعية لمضاعفة مردودات الجريمة المنظمة المادية (Schneider,1993).

وتعني الجريمة المنظمة جمعاً من المجرمين، ذا نوع من البناء والهرمية، يقوم باعمال غير قانونية وقانونية، ومتنوعة (Rogovin,1982)

وعامة فان تعريف الجريمة المنظمة مبني على أربعة أنماط هي:

١ـ النمط الأول: يشمل تعريف الجريمة المنظمة من خلال وصفها.

٢ـ النمط الثاني: ويشمل تعريف الجريمة المنظمة من خلال السلوك الجرمي وعلاقته بالفعل المجَرم.

٣ـ النمط الثالث: ويشمل تعريف الجريمة المنظمة من خلال الأساس في الجرم.

٤ـ النمط الرابع: ويشمل تعريف الجريمة المنظمة من خلال السلوك المجرم وعلاقته بالسياق من الجريمة (Bersten,1990).

خصائص الجريمة المنظمة

تمتاز الجريمة المنظمة بعدد من الخصائص التي تميزها عن أنماط الجريمة الأخرى أهمها:

١ـ الاستمرار التنظيمي. تسعى تنظيمات الجريمة المنظمة إلى المحافظة على بقائها، واستمرارها حتى عند سجن أو اعتقال أحد قادتها أو موته. ويمكنها توزيع وتنويع نشاطاتها للاستفادة من الميزات في تغير الفرص الإجرامية.

٢ـ البناء الهرمي يتراس قائد واحد منظمة الجريمة المنظمة في غالبية منظماتها. ويتكون البناء التنظيمي من أبنية فرعية ورتب متسلسلة،

وتنوع وتباين هرمي في السلطة. وعامة فان تنظيمات الجريمة المنظمة مكونة من عائلات (Families)متعددة، كل عائلة أو وحدة يترأسها قائد ذو شرعية تنظيمية مدعوم من موقعه التنظيمي ومكانته التنظيمية. اما العضويات الجديدة والخلافات والصراعات فتحل من خلال القادة الأكثر تأثيراً في عائلاتهم.

٣ـ العضوية المحدودة يعتمد قبول الأعضاء الجدد رسمياً بعد ان يتم التأكد من ولآئهم ورغبتهم في ارتكاب الأعمال الجرمية. وتتحدد العضوية بالعرق أو الخلفية الاجتماعية وتشمل الالتزام والولاء مدى الحياة للجماعة، وهذا يمكن تعزيزه من خلال أفعال العنف للجماعة ضد الخارجين عليها.

٤ـ القوة، والعنف والإجرام القوة والتحكم من الأهداف الرئيسة في الجريمة المنظمة، والتي يمكن ان تتحقق من خلال النشاطات والأفعال الإجرامية لنمط واحد أو عدد من الأنماط الإجرامية. وقد تكون النشاطات الإجرامية موجهة إلى تحقيق «الدخل» أو دعم قوة الجماعة من خلال الرشوة والعنف والإذلال. قد يستخدم العنف للمحافظة على الولاء ولتحقيق وإذلال الخارجين على الجماعة وتشمل أعمال العنف، والقتل، والحرق المتعمد، والتفجير، والخطف. . . . الخ.

٥ـ الانغماس في الأعمال الشرعية. تستخدم النشاطات القانونية والشرعية في تغطية الأعمال غير الشرعية و غير القانونية من أعمال منظمات الجريمة المنظمة مثل غسيل الأموال غير الشرعية أو المسروقة، مثل الأرباح من مبيعات المخدرات والتي يمكن أن تغسل كأرباح شرعية من خلال نشاطات غير جرمية. وتستخدم هذه العمليات للتغطية على قادة الجريمة المنظمة.

٦ ـ استخدام الأخصائيين (Use of specialists) تستخدم منظمات الجريمة المنظمة عدداً من المختصين مثل الطيارين، والكيميائين . . . الخ ممن يساعدوا في تنفيذ وتسهيل عمل منظمات الجريمة المنظمة. كما وتستخدم أخصائيي الاتصالات والمحاسبين وغيرهم من المهن المساندة والمساعدة في عملها. وتقوم منظمات الجريمة المنظمة بإبرام عقود مؤقتة أو دائمة لهم. ويشيع استخدام منظمات الجريمة المنظمة لإفساد كبار المسؤولين في القطاعين الحكومي والخاص، وهذا يشمل موظفي الجمارك، والبنوك، والمحاسبين . . . . الخ. (Reid,1990).

كما ويضيف شنايدر(Shneider,1993) ان من خصائص الجريمة المنظمة:

١ ـ إنها تشبع متطلبات العامة من السلع غير القانونية والخدمات.

٢ ـ إنها تنفذ نشاطاتها وأفعالها في ميادين قليلة المخاطر في العقاب أو الاعتقال، وبأقل كلفة اقتصادية، وفي أقل وقت ممكن.

٣ ـ إن جوهرها الجريمة وتطورها وتتطور معها.

٤ ـ إنها تجمع مبني على المصالح المشتركة المادية.

٥ ـ تتبع الجماعات الإجرامية اعراف وتقاليد فرعية طورتها داخل البناء الهرمي التنظيمي.

٦ ـ استخدام العنف أو التهديد بالعنف داخل الجماعة وخارجها كأسلوب في الانصياع لمتطلباتها وزيادة قوتها.

٧ ـ الاعتماد على جماعات وافراد داعمين لها داخل منظمات الشرطة والقضاء والمحاكم . . . الخ.

٨ ـ ذات طبيعة عالمية، وحراك عال إقليمي (Shneider,1993).

تنظيم الجريمة المنظمة

تعد الجريمة المنظمة ذات بناء تنظيمي عال، حيث يمثل أعلى الهرم ما يسمى بالسادة (Lords) وهؤلاء الأفراد مسؤولون عن اتخاذ القرارات المهمة، ومن الصعب كشفهم، ولذلك فان هناك القليل من المعلومات عنهم. اما في القاعدة فهناك المجرمون (offenders) الذين يقومون بتنفيذ العمليات والتعامل مع العامة مباشرة. وتقاد الجماعة من قبل (syndicate) وهي مجموعة من الأفراد الذين ينظمون الأوضاع المالية، وهناك اختلاف فيما اذا كان هناك شخص واحد أو مجموعة أفراد من هذه الفئة.

وهناك من يرى ان الجريمة المنظمة مضبوطة ومتحكم بها من خلال (٢٤) عائلة، وأن عدد أفراد هذه العائلات يتراوح بين (٢٠ ـ ٧٠٠) فرد. وغالبية المدن فيها عائلة واحدة. كل عائلة يقودها مدير وله سلطة كاملة فوق العائلة، وتقدم التقارير له ممن هم تحت سيطرته. أما منصب (consigliere) فمشابه للمستشار أو المستشار القانوني في المؤسسة. اما الـ (caporegima) أو الضابط فهو الفرد الوسط في البناء التنظيمي والحاجز بين الإدارة العليا والميدانية، وأخيراً المستوى الأدنى ويشغله الجنود الذين ينفذون العمليات غير القانونية أو القانونية تحت حماية العائلة (انظر شكل رقم ١) (Reid,1990).

وللجريمة المنظمة لجنة خاصة تعمل كمحكمة تتألف من (٩ ـ ١٢) فرداً ليسوا جميعاً بالرتبة نفسها. وتحظى الجريمة المنظمة بدعم من الجماعات الإجرامية التي تنتمي لها. ومن جماعات خارجية، ومن خلال الحصانة والتحكم العام (Reid,1990).

مخاطر الجريمة المنظمة

إن الخسارة الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عن الجريمة المنظمة بسبب توسع أعمالها الإجرامية والتي تشمل القتل وتهريب المخدرات، والمقامرة، والحرائق، والفساد الحكومي، والسيطرة على الاتحادات. . . الخ. لن تتوقف على السوق التقليدية للجريمة المنظمة، فمع التغيرات التي تشهدها مجتمعات العالم الناجمة عن ثورة المعلومات، تتطور الجريمة المنظمة بوسائلها المختلفة لتدخل سوقاً جديدة وبتقنيات جديدة في عملها. خاصة إذا أخذ بعين الاعتبار الامكانيات المادية والبشرية في الحصول على التقنيات المتقدمة وتطويرها وتوظيفها في أعمالها. فمثلاً يصبح من السهولة بمكان نقل المعلومات والأموال من مكان لآخر في العالم عبر الشبكات العالمية. ويمكن تنفيذ الأعمال عن بعد مما يتيح عنصر الأمان خاصة للقادة، وبمراقبة قريبة من الفعل ذاته، مما يوفر سرعة الاستجابة للمتغيرات المختلفة.

يمكن تلخيص مخاطر الجريمة المنظمة في ثلاثة أبعاد هي:

١ ـ البعد الاجتماعي، ويمثل الآثار السلبية الناجمة عن استخدام المخدرات غير المشروع وتأثير ذلك في سلوك الفرد وصحته، ونمو العنف واستخدام السلاح والخوف من الجريمة، والتحكم في المنظمات الرسمية الاجتماعية الحكومية وغير الحكومية مثل اتحادات العمال.

٢ ـ البعد السياسي ويمثل التأثير في الأحزاب السياسية، وكبار المسؤولين في القطاعين العام والخاص مما يؤدي إلى فقدان الثقة الشعبية.

٣ ـ البعد الاقتصادي ويمثل الخسارة الاقتصادية على مستوى الفرد والمجتمع، وتهديد الاقتصاد الوطني (UNESCCCPCJ,1992).

المجتمع التخيلي والإنترنت والجريمة المنظمة

يتنبأ جيتس (Gates,1995/1998) بان الثورة المقبلة ستؤثر في طريقة التواصل بين الناس، وأن ميزاتها ومشكلاتها أكبر من تلك المرتبطة بثورة الحاسب. إلا إن الحاسب بمكوناته المادية المتواصلة التطور، وبرمجياته وتطبيقاته العلمية والعملية، ونظم خدمة الاتصال المباشر ووصلات الإنترنت والبريد الالكتروني . . . . . الخ هو الأساس في ثورة الغد. ويرى جيتس ان طريق المعلومات السريع الذي سيربط العالم مكوناً مجتمعاً تخيلياً يمكن الأفراد من التفاعل عن بعد ويغير الكثير من مفاهيمنا وحقائقنا الحياتية والاجتماعية (جيتس، ١٩٩٥/ ١٩٩٨)

انتقل عصر الاتصالات الجديد بفعل الإنترنت من بث الصوت إلى بث الرزم البيانية والتي تشمل النص والصوت والصورة، حيث يمكن بث أكثر من رسالة في الوقت الواحد، على عكس الخط التليفوني الذي تحجز فيها مكالمة واحدة الخط. في بيت العنكبوت (www)تتداخل الحدود الجغرافية، والثقافية، والمعرفية عبر شبكات المعلومات. فعولمة الاقتصاد والتي بدأت في شكل اتفاق الجات ((Mat)، وفي ظاهرة اندماج الشركات العملاقة مثل (اندماج مرسيدس بنز الالمانية وكريسللر الأمريكية) (MBC,1998)، وتايم وأرنر (Time Warner) والتي تجاوز أرباح كل منهما (٢٠) مليار دولار، وعولمة الاتصالات، ومثل قطاع البرمجيات قطاعاً اقتصادياً مهما فمثلاً بلغ الربح الصافي لميكروسوفت وانتل (١١) مليار دولار. هذا السوق العالمي ادى إلى عولمة الجريمة المنظمة ومشاركتها فيه (سنو، ١٩٩٨)، كلها مؤشرات على بداية تكون مجتمع عالمي واحد، وللدلالة على هذه العولمة والمشاركة الاقتصادية العالمية يضرب رضا (١٩٩٨، ص ٥١) المثال التالي:

عندما يشتري مواطن أمريكي سيارة ب«ونتياك لومانس» من شركة «جنرال موتورز»، فان هذا المشتري يقوم من حيث لايعلم بصفقة تجارية عالية، ذلك ان مبلغ العشرة الآف دولار التي يدفعها لجنرال موتورز ستتوزع على النحو التالي:

- ٣٠٠٠ دولار تذهب إلى كوريا الجنوبية كأجور عمال تجميعية روتينية.
- ١٧٥٠ دولاراً تذهب إلى اليابان ثمن قطع تقانة دقيقة
- ٧٥٠ دولاراً تذهب إلى ألمانيا أجور تصميم وجماليات تصميمية
- ٤٤٠ دولاراً تذهب إلى تايوان، وسنغافورا واليابان ثمن قطع دقيقة
- ٢٥٠ دولاراً تذهب إلى بريطانيا أجور إعلان وتسويق
- ٥٠ دولاراً تذهب إلى إيرلاندا وجزيرة باربادوس ثمن معلومات
- الباقي يذهب إلى واضعي استراتيجيات التسويق في ديترويت، وإلى محاميين، ومصرفيين في نيويورك وحاملي أسهم شركة جنرال موتورز في الولايات المتحدة وخارجها.

إن هذا المثال يبين أن السوق الاقتصادية الامريكية وعلى الرغم من قوتها الاقتصادية قد أصبحت سوقاً عالمية للعمالة الآسيوية، والإفريقية، وأمريكا اللاتينية. وهذا الحال ينطبق على سوق الجريمة عامة والجريمة المنظمة خاصة. فسوق الجريمة قد تعولم بفعل التغيرات العالمية في الاقتصاد والاتصالات.

في مجتمع طريق المعلومات السريع يجتمع الموظفون والإدارات عبر الفيديو والحاسب، ولامكان للمكاتب التقليدية، حيث يتم ربط الحاسب، بالفاكس، بالطابعة، بالجوال، بالرد الالكتروني على المكالمات. ستكون المكاتب بدون ورق كما هي الآن على الإنترنت. ستصبح المؤتمرات

الكترونية، ويصبح التسوق عن بعد، باختصار المجتمعات تسير نحو البنية الجديدة وهي المجتمع التخيلي. فالمكتب الجوال، والتلفون الجوال، والمجرم الجوال، فمدير الأعمال لايغأدر أعماله عندما يغأدر مكتبه كما هو الحال الآن، ولكن مكتبه يتجول معه، مما يتيح له أكبر وقت مع العملاء ووقت أقل في المكتب. ولقد بدأت فعلاً هذه التقنيات تعرض للجمهور، ففي معرض سيبت الالماني في هانوفر تم عرض العديد من التقنيات المتقدمة والمناسبة للمرحلة القادمة من عصر المعلومات منها جهاز قدمته شركة فرنسية (كاتيل) للاتصال المباشر مع الإنترنت، ذو شاشة ملونة، ولوحة مفاتيح، ويوفر خدمات البريد الالكتروني، والصرف المنزلي، والبحث السريع في دليل الهاتف، واستخدام الهاتف العادي.

ولقد انتشر استخدام الأجهزة الدفترية (Notebook) وذلك كبديل لاجهزة المكاتب التقليدية، حيث أن هذه الأجهزة مزودة بمعالج بنتيوم إم إم اكس بسرعة ٢٣٣ ميجاهيرتز، وشاشة ملونة، وتبلغ المبيعات من هذه الأجهزة ثلث مبيعات كل الأجهزة الجديدة في الولايات المتحدة، وخمسها في أوروبا، وقد زادت مبيعاتها من (٣٠) ملياراً عام ١٩٩٦ إلى (٨٠) ملياراً في نهاية التسعينيات، ومن المتوقع ان يصل عدد الذين يعملون من مواقع مستقلة عن مواقع المكاتب التقليدية حوالي (٥٥) مليون عامل. ولنا ان نتصور حجم السرعة في التطوير فهذه شركة توشيبا اليابانية تعمل بمبدأ (٣:٦:١) ثلاثة أشهر لتطوير المنتج، و (٦) أشهر لبيعه، و (١) شهر لانهاء البرامج والبدء في غيره (سلامة، ١٩٩٨).

التقنية والمجتمع

تعني التقنية استخدام وسائل مفيدة ناتجة عن تطبيق المعرفة العلمية في

الحقول المختلفة. وهي تشمل المنتوج الانساني المادي كالسيارات والطائرات، والإنارة، والطرق، والحاسب، والإنترنت، وقواعد المعلومات. . . . الخ. إن المتتبع لتطور التقنيات في مجالات الحياة العامة ليدرك الفجوة الكبيرة في هذه التطورات قبل وبعد الحرب الكونية. فمن استخدام النار كاشارات في الحرب، إلى التلغراف الكهربائي السلكي (عام ١٨٣٤) على يد جوس وفيبر (Gauss & Weber) إلى تطور الهاتف (عام ١٨٧٦) على يد جرهام بيل (Bell) إلى الاتصالات التلغرافية اللاسلكية (عام ١٨٩٧)على يد ماركوني (Marconi)، فالاتصالات اللاسلكية لارسال الصوت المسموع في الهاتف، فالإذاعة (عام ١٩٢٠)، فالتلفزيون (عام ١٩٣٨) فالحاسب (عام ١٩٤٦)، فالإنترنت (عام١٩٦٩). ان التطورات في علوم كثيرة وخاصة الالكترونيات قد ساهمت في تطور التقنيات وأدت إلى نقل العالم بأسرة إلى عصر المعلومات. فتطور الالكترونيات من الصمامات المفرغة (vacuum tube) إلى الترانسيستور فالدوائر المتكاملة (IC) ثم الدوائر المتكاملة المتسعة (LSI) أدت جميعها إلى ثورة علمية في وسائل الاتصال والبحث العلمي وذلك بفعل ما تمتاز به هذه التقنيات من موثوقية في الأداء، وفي توافر الخصوصية في الاستعمال، وفي حجم الإنجاز، ومستوى الأداء وفي خفض الكلفة (بكري، ١٩٩١). ويرى جيتس ان التقدم العلمي يتحقق نتيجة لأن شخصاً ما اقترح أداة أفضل وأعلى كفاءة وفعالية، فالأدوات المادية تسرع العمل وتنقذ الناس من الجهد البدني الشاق (جيتس، ١٩٩٥/ ١٩٩٨، ص ١٨). فعالم الغد كما يتخيله جيتس سيعتمد على الطريق السريع في المعلومات والذي سيلغي المسافات، وان سوق المعلومات الكونية ستكون هائلة وستجمع الطرق المختلفة التي يتم فيها تبادل المعلومات والسلع والأفكار الإنسانية. وتمر المجتمعات كافة

بتغيرات هائلة في تغير نمط أبنيتها الاجتماعية والفكرية، فالبريد الالكتروني مثلا والإنترنت يمران بالحلقة ذاتها التي مر بها الهاتف في الاتصالات ذات الاتجاهين، فهذا الغازي للبيوت، والمزعج سرعان ما أصبح رفيق الأفراد في كل مكان يضعه الفرد في جيبه، ويلازمه في فراشه. وفر الاتصال عن بعد الوقت، واختصر المسافات. في مجتمع الغد التخيلي سيتم ربط آلات المعلومات ذات الفعالية العالية ويتمكن من التواصل الميسور بين الناس، تتصفح الكتاب من أي مكتبة وانت جالس خلف شاشة حاسبك، ويصبح من الممكن ان ترشدك الكاميرا المسروقة من شقتك بمكانها بالضبط، وفي أي مدينة هي.

ويسوق جيتس لقطة من فيلم الخريج للدلالة على موقع عصر اليوم من الماضي القريب، فيقول: «في فيلم الخريج الذي عرض لأول مرة عام ١٩٦٧ في ذلك المشهد أمسك رجل الأعمال بنيامين بيد الخريج الحديث من الجامعة. . . . من عروة ثوبة وقدم له نصيحة طوعية في المهنة لخصها في كلمة واحدة: الباستيك. ويتساءل جيتس لو أن ذلك المشهد كتب الآن فهل ستكون نصيحة رجل الأعمال كلمة واحدة يابنيامين: «المعلومات. (جيتس، ١٩٩٥م، ص٤١).

لقد يسرت التقنيات في مجال الاتصالات بالذات عملية التواصل بين الأفراد، ولم يعد من الضروري أن يكون الاتصال وجهاً لوجه، بل أصبح الاتصال عن بعد ممكناً وشائعاً. لقد وفر استخدام التقنيات الوقت والجهد البشري، وساهم في توفير الوقت، ورفع الانتاجية، وتقريب المسافات، ونشر الثقافات.

إلا أن للتقنيات جانباً مظلماً (dark side) يتمثل في استخدامها غير

المشروع وخاصة في مجال الجريمة والجريمة المنظمة، والبطالة، وتلويث الثقافة ونظام القيم، والمعايير، والتفسخ الاجتماعي، وظهور أنماط جديدة من الانحرافات والجرائم. ويتمثل تعقد الجرائم المنظمة المتمثل في التركيب المعقد لها والسرية في عملها واستخدام تقنيات عالية في الاتصالات والمواصلات. فاستثمار التقنيات وتوظيفها في تنفيذ وإدارة أعمال الجريمة المنظمة أمر متوقع. وتتطور أنماط الجريمة تبعاً للتطور التقني في المجتمع. وتعد الجريمة (الإلكترونية) والتي تقع على الحاسبات وتوابعها من أبرز هذه الإنماط، حيث تتعرض الحاسبات وتوابعها للاعتداء الجرمي.

إن التغيرات في البناء الاجتماعي للمجتمعات يسهم في التأثير على سلوكيات الناس وشخصياتهم وتتطور البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تبعاً لذلك. وغني عن القول ان استخدام التقنيات قد سهل الحياة الاجتماعية، ورفع الأداء ووفر الوقت والجهد. ويمكن أن تحل الإنترنت مثلاً مشكلة التسوق التقليدي، والبحث عن المواقف، والنقل، ومرافقة الإناث خاصة في المجتمعات المحافظة إلى الأسواق، حيث لايستدعي التسوق المستقبلي هذه المرافقة. إلا أن آثار هذه التقنيات قد تركزت في عولمة الاقتصاد والإعلام، والثقافة، وعولمة الجريمة، والمخدرات. فلم تعد السيادة الوطنية كما هي الان حيث الأقمار الصناعية التي تكشف أدق الامور على الارض، وحيث دخول الإشارات التلفزيونية، والأطباق التلفزيونية (الدشات) قد استباحت السيادة الوطنية، وكاد المجتمع العالمي أن يصبح مجتمعاً واحداً.

ولم يعد المجتمع تخيلياً فقط فقد أصبحت الحروب تخيلية كذلك، فيذكر كورري القصة التالية:

« أثناء تفقد القائد الامريكي لقواته المرابطة في الصحراء السعودية خلال حرب الخليج، توجه بحديثه إلى أحد جنودة قائلاً: ما من أحد منكم قد اشترك في حرب من قبل، وفي الحروب السابقة لم يكن باستطاعتنا تحقيق أي نجاح من أول اشتباك، كيف تفسر لي نجاحكم الباهر في معركتكم الأولى؟» فاجابه الجندي الشاب: سيدي، لم تكن هذه معركتنا الأولى، لقد كانت هذه معركتنا رقم (١٥)، فلقد حاربنا ثلاث معارك في مركز التدريب القومي في فورت إروين بكاليفورنيا، وأربع معارك في مركز التدريب على المناورة القتالية في هيونفيلز، لقد اشتبكنا بالفعل يا سيدي، وجاءت معركتنا الحقيقية في الخليج أقرب ما تكون لما تدربنا عليه» (Currie, 1992 علي، ١٩٩٤ ص ١٥).

وهذه التقنيات يمكن ان تستخدمها جماعات الجريمة المنظمة في تصفية الخارجين عليها أو القضاة أو المسؤولين الحكوميين. ولقد استخدمت جماعات الجريمة العالمية الحاسبات ونظم الاتصالات في غسيل أموالها خاصة في مجال المخدرات. ويمكن أن تستخدم تقنيات الحاسب المتطورة وتقنيات الاتصال في مجال نقل المعلومات وتحديد الأهداف بالنسبة للمجرمين. حيث تمكنهم من تغير في خططهم بأسرع وقت ممكن، ومتابعة أهدافهم بشكل فاعل. كما يمكن أن تستخدم هذه التقنيات في عمليات الإرهاب الدولي، والاختطاف، . . الخ.

التقنية جعلت الجريمة المنظمة بلا حدود

لن تكون الجرائم المنظمة مقتصرةً على دولة ما بعينها، وإنما سيكون العالم كله مسرحاً لها، حيث يمكن للفرد أن يرتكب جريمة من أي مكان في العالم وفي أي مكان. لا وجود للحدود الجغرافية في الجرائم الكترونية

خاصةً مع وجود الإنترنت، وشبكات الاتصال العالمية. وتزداد الخطورة أن قادة الجريمة يمكنهم توظيف طاقات إبداعية في هذه المجالات وتحت نشاطات مقبولة اجتماعياً ولكن بقصد توظيف واستثمار أموال الجريمة عامة، وتطوير قدراتهم التقنية الجرمية.

الجريمة المنظمة والتحكم عن بعد

نظراً لتوافر تقنيات الاتصال الحديثة مثل الهاتف النقال والإنترنت، والحاسبات المتطورة والسريعة والسهلة الاستخدام، فإن التحكم في إدارة العملية الإجرامية أو الإرهابية يمكن أن يكون ـ في مكان ما ـ بعيداً عن هدف الجريمة.

كذلك فإن الاتجار بأرقام بطاقات الائتمان بالإضافة إلى استخدامها غير المشروع، وهذه الفئة المعروفة باسم لصوص البطاقات (Carders) فهم يهددوا حرمة حامل البطاقة ويهددون التجارة على الإنترنت.

الجريمة المنظمة والشبكات الوطنية

لقد قامت العديد من الدول ببناء قواعد معلومات وطنية خاصة بها وفي المجالات الحياتية المختلفة (مثل الأحوال المدنية، والسير، والإحصاءات السكانية. . الخ. إن وصول المجرمين إلى هذه القواعد وتدميرها أو تزويدها يشكل خطراً بالغاً على أمن الدولة. ولابد من الإشارة هنا إلى أهمية حماية هذه القواعد وحفظ نسخ احتياطية في أماكن متنوعة وآمنة لمواجهة مثل هذه الظروف، ومن الأمثلة على ذلك نقل ملفات الأحوال المدنية في الكويت إلى خارجها إبان حرب الخليج، ولولا ذلك

لعانت الكويت من مشكلة في توثيق المعلومات الخاصة مواطنيها. ولم يعد البحث عن المعلومات لتوظيفها في اتخاذ القرارات والأعمال الأخرى محط اهتمام الجريمة المنظمة فقط بل أجهزة المخابرات. حيث تشير المراجعات لكتاب «عين على واشنطن» «لفابريسيو كالفي» و «تيري بفيستر» إلى برنامج حاسب يسمى «بروميس» وهو برنامج للربط بين قواعد البيانات، والأرشفة الإلكترونية، حيث يمكن أن يرسل إلى أي رقم هاتف موصل بحاسب كافة المعلومات سرياً. كما يمكن الوصول إلى سجلات المنظمات الأمنية، وتهديد منسوبيها، وابتزازهم، وتهديدهم، خاصة من يحتلون مواقع مهمة في هذه المنظمات.

الجريمة المنظمة وجرائم الحاسب

لقد أصبح استخدام التقنيات وخاصة الحاسب سمة من سمات العصر، وغدا العالم قريةً كونية بفعل الربط الالكتروني (الإنترنت وغيره)، وأصبح الفرد قإدراً على التسوق، والبحث عن المعلومات، ونقلها، والتواصل مع الثقافات الأخرى بسهولة ويسر من خلال الحاسب وتوابعه من المعدات الأخرى. وكأي نوع آخر من التقنيات، فإن استخدام الحاسب قد قدم للإنسان وظائف إيجابية جبارة في كافة المجالات الحياتية، إلا أنه قد واكب هذا الاستخدام نتائج سلبية كذلك أهمها جرائم الحاسب. ولم تختف من الذاكرة (٢/ ١١/ ١٩٨٨م) عندما بدأت آلاف الحواسيب المتصلة بالشبكَة تتباطأ، ثم توقفت. في تلك الحادثة التي لم تدمر فيها برامج أو بيانات لكنها تسببت في فقدان ملايين الدولارات من العمليات الحاسوبية. وقد تبين أن السبب هو برنامج حاسب مؤذ سمي بـ (الدودة) حيث انتشر من حاسب إلى آخر مستنسخاً نفسه. كان يصيب هذا البرنامج ذاكرة

الحاسب ويخبئ نفسه ويمرر معلومات خاطئة صعبت من عملية العثور عليه، حتى كشفت صحيفة نيويورك تايمز اسم المتسبب (روبرت موريس) عمره ٢٣ سنة، حيث أدين عام ١٩٨٦ بالاحتيال وسوء الاستخدام، (جريمة فيدرالية) وسجن ٣ سنوات وغرامة (١٠) آلاف دولار، و(٤٠٠٠) ساعة خدمة مجتمع.

لقد أصبح هذا النوع من الجرائم بلا حدود، حيث يمكن أن يكون المجرم في مكان ما ويقوم بجريمته في مكان آخر. وجرائم الحاسب ظاهرة عالمية، التحقيق فيها والحكم عليها عملية معقدة، وتعد هذه الجرائم مثلها مثل جرائم أصحاب الياقات البيضاء من الجرائم التي يصعب التنبؤ بها، ومن الصعب محاكمة منفذيها، وذلك لعدم توافر أدلة مادية فيها، أو شهود. ولأن تقنيات الحاسب في تطور كبير فلم يواكب هذا التطور تعريفات واضحة ومحددة وتشريعات قانونية مناسبة لها.

وتعد جرائم الحاسب من أكثر الجرائم جاذبية للجريمة المنظمة خاصة في السرقات المالية وتحويل العملات إلى حسابات في أماكن آمنة وغسل الأموال. خاصة وأن مثل هذه الجرائم ترتكب من قبل الأفراد أكثر مما ترتكب من قبل محترفي الحاسب. كما يمكن أن ترتكب من مدراء يبحثون عن الثراء أو السلطة، أو من قبل مؤسسات تبحث عن معلومات من منافسيها، أو من وسائل إعلام تبحث عن أخبار أو من قبل حكومات تبحث عن معلومات تجارية، أو جريمة منظمة تبحث عن ملفات موثوقة.

يمكن تقسيم جرائم الحاسب إلى نوعين:

١ ـ الجرائم التي يكون الحاسب فيها طرفاً (هدفاً) أو أداة لتنفيذ الجريمة.

٢ ـ الجرائم التي يكون فيه الحاسب أو البيانات أو المعلومات المختزنة فيها

هدفاً للعمل الإجرامي (وخاصة جرائم الحاسب، والبنوك، وقواعد المعلومات الخاصة أو الحكومية) . .

التقنية كأداة للجريمة:

لكل التقنيات وظائف إيجابية وأخرى سلبية . فلايمكن حصر التقنيات بجانبها الفني، وهي وفق هذا التعريف تطبيق الاكتشافات والأساليب العلمية والمعرفية في الحياة العملية . وير« بيسي (Pacey,1991) أن التقنية لابد أن تشمل الظروف الاجتماعية التي أفرزت هذه الأدوات أو الوسائل . فكما أن هناك بعداً فنياً، فهناك بعد تنظيمي وثقافي للتقنية . ويرى بان «على العلم أن يكتشف وعلى التقنية أن تطبق وعلى الإنسان أن يتكيف (Pacey, 1991, p.25) . ففي الإنترنت أظهرت دراسة الكاملي (١٩٩٨) ان ٢٠٪ من المستخدمين يرون أن عامل السرية والأمان هو المعيق في استخدام الإنترنت وكان ترتيب هذا العامل الثاني بعد عامل قلة عدد المستخدمين (٥٠٪) كمعيق . ويرى ٤٩٪ من عينة الدراسة أنهم سيستخدمون الإنترنت في المستقبل وهي الوسيلة الأكثر استخداماً مقارنة مع الفاكس والهاتف . وفيما يتعلق في التجارة رأى ٩٦٪ من شركات التطوير العربية ان عدم توافر الأمن يعد معوقاً لاستخدامها في التجارة .

التقنية كهدف للجريمة

وهذا نوع جديد من أنواع الجريمة تطور بفعل تطور الحاسبات، حيث يمكن أن تستهدف الجريمة الحاسب بمعداته الفيزيقية وتوابعه من هذه المعدات، والبرمجيات، والبيانات ، والمعلومات المختزنة فيه . وقد يكون

الجناة في هذا النوع من الداخل (موظفين) أو من الخارج (مجرمين)، وغالباً ما يستخدم الدخول الخارجي غير القانوني (غير الشرعي) وسائل اتصال تمكن من الوصول إلى أنظمة الحاسوب.

تكلف جرائم الحاسب الولايات المتحدة سنوياً حوالي (٥٠٠)مليون إلى (٥) بليون دولار (Charney,1992) اما في الشرق الأوسط فقد أظهر تقرير مجلة بي سي العدد (3) لعام ١٩٩٧م (PC Magazine,vol. 3, Issue 2, 1997 pp24-26) والخاص بجرائم الحاسب والمعتمد على دراسة (BSA) (Business Software Alliance) في الشرق الأوسط إن هناك تبايناً بين دول المنطقة في حجم جرائم الحاسب فيها تراوح بين ٧٧٪ في السعودية إلى ٦٩٪ لعـُمان أما وفق الخسارة المادية فقد تراوحت بين (٤ , ١) مليون دولار في لبنان إلى (٣٠) مليون دولار في الإمارات العربية المتحدة. وانه بمقارنة بيانات عام ١٩٩٤ مع عام ١٩٩٥فان هناك انخفاضاً في جرائم الحاسب في لبنان والسعودية بمقدار ١٪ ، كما أظهر التقرير أن هناك تحسناً في بعض الدول في مجال الوعي بجرائم الحاسب. إن استخدام شبكة الإنترنت في عمليات إرهابية وفي أعمال الجريمة المنظمة ممكن، ومن أشهر النماذج كتيب الإرهاب الذي جمع مادته السيناتور الامريكي إدوارد كيندي من الإنترنت وعرضه في جلسة الاستماع التي عقدها الكونجرس في أعقاب انفجار اوكلاهوما عام ١٩٩٥ وفيها عمليات صنع القنابل بما فيها نترات الأمنيوم المستخدمة في حادث اوكلاهوما (حسين، ١٩٩٦). ويوضح الشكل رقم (٢) احتمالات التطفل على الشبكات داخلياً أو خارجياً.

شكل رقم (٢) احتمالات المخاطر في الشبكات.

المصدر: داود، حسن طاهر (١٩٩٧م)، أمن المعلومات، ورقة قدمت في ندوة جرائم الحاسب، معهد التدريب، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ص ١١٠.

إن امتلاك الدول الكبرى للسلاح النووي والجرثوميّ جعلها تمتلك قوة عسكرية فوق الدول الأخرى، وأكسبها ميزات إضافية عليها. فماذا لو امتلك أفراد مثل هذه القوة ولو بشكل مصغر ورمزي. إن تطوير هذه القوة أو امتلاكها وبوجود المعلومات الهائلة في العالم والتقنيات المتطورة أمرا ممكناً وغير مستبعد.

إن سرقة المعلومات الخاصة بهذه الأسلحة أمر غير مستحيل. والأمثلة كثيرة على استقطاب علماء دول الاتحاد السوفيتي سابقاً في هذا المجال. إن نقل معلومات مهمة عبر شبكات الاتصال قد يغني عن نقل المواد بشكلها

الفيزيقي. فنقل المعادلات اللازمة للتراكيب النوويّة والجرثومية عبر شبكات الاتصال أمر هين.

الإنترنتInternet

يعود تأسيس الإنترنت إلى عام ١٩٦٩ كشبكة خاصة للمؤسسة العسكرية الأمريكية والتي كانت تسمى (أربانيت)، وفي الثمانينيات تركت إدارتها إلى الجامعات، حيث انتشرت في الجامعات الآوروبية، فالآسيوية، وأصبحت وسيلة أساسية في نقل المعلومات وتبادل البريد الالكتروني. وتمت عدة تطورات مهمة في مجال الإنترنت ولازالت هذه التطورات تحدث، ومن أهم هذه التطورات إمكانية نقل الصور والنصوص والصوت وافلام الفيديو عبر الإنترنت. لقد أصبحت الإنترنت مكاناً سريعاً لتبادل البريد الالكتروني، وأصبحت توفر الورق، والمواصلات... الخ المستخدمة في البريد العادي، مما ساهم بطريقة غير مباشرة في حماية الثروة النباتية من خلال تقليل استخدام الورق في المراسلات. ولم يقتصر استخدام الإنترنت على البريد الالكتروني بل للتجارة العالمية، فأصبح التواصل بين البائع والمشتري، وعرض السلع والبضائع أمراً ميسراً. ومما يسهل استخدام الإنترنت أنها ليست ملك لدولة، فهي ملك للجميع. وتساهم الإنترنت في كسر احتكار المعرفة وسهولة نقلها وتبادلها. بالإضافة إلى فرصة التبادل التجاري والاقتصادي بين المجتمعات. كما يمكن أن تساهم في تبادل الخبرات والمعلومات عامة والأمنية خاصة (الاعسم، ١٩٩٧). وتوفر الإنترنت خاصية التفاعلية(interactivity) من خلال الممارسة الاتصالية والمعلوماتية المتبادلة، واللاتزامنية (asynchronization) والتي توفر الاتصال في الوقت المناسب للمستخدم، والحراك (mobility) في العمل ونقل

المعلومات من مكان لآخر، والتحويل(convertability) والتي تمكن من نقل المعلومات من وسيط لآخر. تستخدم الإنترنت لتبادل المعلومات، ولتبادل البريد الكتروني، ففي بريطانيا وعندما أضرب عمال البريد كان البديل هو استخدام الإنترنت. ويؤكد جولمان (Gollmann) على أن الإنترنت ليست مكاناً آمناً، فالتحديات التقنية ليست هي المُشكل الوحيد، فهناك تحديات إدارية أخرى (Gollmann,1997).

ويقدر عدد مستخدمي الإنترنت في المجتمع العربي بحوالي (٣٥٠-٤٥٠) الف مستخدم، وأظهرت دراسة الكاملي(١٩٩٨) التي اجريت على عينة عشوائية من (٣٠٠) من مستخدمي الإنترنت. تبين ان ٤٪ من العينة قد خبروا الشراء من خلال الإنترنت، وتراوحت قيمته بين (٥٠-٤٠٠٠ دولار)، وكانت مصأدر الشراء في ٩٢٪ منها خارجية ٨٪ منها داخلية. أما أسلوب الدفع فقد كان في ٩٢٪ بواسطة بطاقات الائتمان. كما تبين ان ٥٨٪ من العينة يخاف استعمال بطاقة الائتمان عبر الإنترنت، وان ٨٤٪ سيقومون بعمليات شراء بواسطة الإنترنت هذا العام (الكاملي، ١٩٩٨). ويمكن التنبؤ بزيادة حجم التعامل المالي عبر الإنترنت عربياً، مما يستدعي تطوير البنى التحتية، واستخدام نظام قياسي للغة العربية مثل نظام (ISO8859/6) المتفق عليه عالمياً والمستخدم من قبل شركة ابل (Apple).

الإنترنت: النشاط الاقتصادي والجريمة المنظمة

بلغ حجم التجارة عبر الإنترنت (٦ , ٢) مليار عام ١٩٩٧ يتوقع ان يصل إلى (٥ , ٣٧) مليار عام ٢٠٠٠. اما التجارة العربية فقد بلغت التجارة العربية عبر الإنترنت ٩-٥ , ١١ مليون دولار، ٩٢٪ منها جاءت من خارج العالم العربي (الكاملي، ١٩٩٨). هل الإنترنت مكان آمن للنشاط

الاقتصادي؟ هذا ما يطرحه واطسون في مقالته في المجلة الدولية للأمن والخطورة، والوقاية من الجريمة (Watson,1997). وتأتي الإجابة من آسيا «بلا» واذا ما استبدل هذا السؤال بسؤال آخر هل هي آمنة، فإن الإجابة نسبية. إن الاختباء عن العالم كما يتغير ليس بالبديل العقلاني. الإنترنت موجودة ويتعامل فيها ومن خلالها (٣٠) مليون فرد، ولذا فان نموها وتوسعها في النشاط الاقتصادي لايمكن تجنبه. إنها تمثل التغير الاجتماعي في البناء التحتي مثل تطور النقل التجاري.

مقدار الامان (How safe): إن طرح سؤال مقدار الأمان في ممارسة النشاط الاقتصادي عبر الإنترنت، قد دعى اندرسون (Anderson) إلى بيان أن النشاط الاقتصادي التقليدي أقل آماناً، حيث لا يملك الفرد قوة إزاء البنية التحتية للدفعات في حسابه وعمليات التحويل التي يجريها. ففي استراليا وفي منتصف الثّمانينيات بعدما أتبعت البنوك سياسة غير مسؤولة في إعطاء القروض نتج عنها زيادة أسعار الفائدة للمواطنين على قروضهم. فهل البنوك آمنة؟.

إن البنوك تخسر مبالغ كبيرة قدرت في بريطانيا ب ٢,٧ بليون جنيه استرليني سنوياً نتيجة الاحتيال المالي وسوء الاستخدام لبطاقات التسليف (Visa Card)، وهذه من الطرق التقليدية في التعامل المالي. إن المؤسسات المالية ضحية للاحتيال المالي ليس بسبب الإنترنت. ففي بداية ١٩٩٥ أظهرت نتائج دراسة ماستر كارد (Master Card) المسحية إن ٦٦٪ من المستجيبين قد استخدموا الـWeb للإطلاع على البضائع وان ٢٨٪ منهم قد اشترى عن طريقها، في حين رأى ٢٨٪ منهم إن الإنترنت قناة مهمة في للإطلاع والاختيار من المواد المعروضة. الخلاصة هي إن الأفراد قد قبلوا الإنترنت كمكان آمن لممارسة نشاطهم الاقتصادي (Watson, 1997, p52).

لقد تم تبادل حوالي نصف بليون دولار على الشبكة العنكبوتية World Wide Web خلال عام ١٩٩٥ وحوالي (٨) بليون في عام ١٩٩٦ ، ولقد تم تقدير المنظمات المالية في عام ١٩٩٦ التي لها أسواق الكترونية على الإنترنت بحوالي ١٧٠٠٠٠ منظمة .

هناك ثلاثة مستويات تؤثر في عملية القيام بنشاط اقتصادي أو مالي من خلال الإنترنت :

١ ـ الحاجة إلى التاكد من شخصية البائع (the seller) وهو الجهة التي تملك البضاعة للبيع .

٢ ـ المشتري (the buyer) الجهة التي تدعي انها تريد تلقي البضاعة .

٣ ـ وعملية التبادل (exchange) تبادل النقود والبضاعة .

وفي العالم الواقعي هناك عملية احتيال يمكن أن تقع على أي من هذه المستويات . ولحماية النشاط الاقتصادي على الإنترنت فقد ذكرت فورستر للبحوث (Forrester Research) أن خدمات سوق الإنترنت ارتفعت من (٤ , ١) بليون دولار في عام ١٩٩٦ إلى (٣٠) بليون في العام ٢٠٠٠م في الولايات المتحدة وحدها (Watson, 1997, p.56) . والشكل رقم (٣) يبين احتمالية التأكد من هوية العميل . لقد ازداد عدد المستخدمين للإنترنت في السنوات الأخيرة بشكل كبير ، وكذلك الحال بالنسبة لنوعية النشاطات التي تستخدم الإنترنت من أجلها فلم تعد تستخدم فقط للأغراض الأكاديمية ، وإنما أصبحت تستخدم للأغراض الاقتصادية . ومن الأمثلة على« هذا الاستخدام ما يعرف بالنسيج العنكبوتي (W WW) وهي صفحة متعددة الوسائط .

شكل رقم (٣) الهوية عبر الانترنت

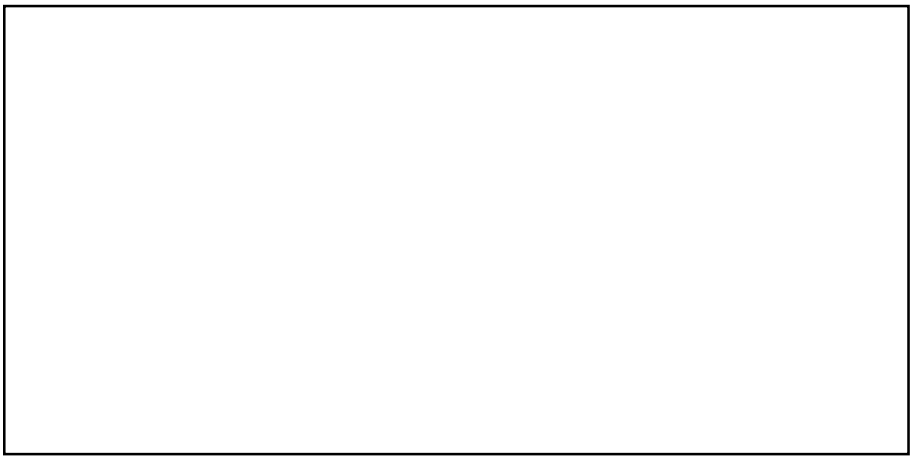

المصدر: المجلة، ١٩٩٨، ص ١٦

إن القدرة على الربط بسهولة بالغة مع ملايين المستخدمين توفر إمكانية عالية لممارسة النشاط الاقتصادي. وتمثل وسيلة ميسرة لتبادل معلومات منظمات الجريمة المنظمة وخاصة في نقل أرصدتها من حساب بنكي إلى آخر. ان هذه السوق العالمية الاقتصادية الجديدة تمثل عاملاً جاذباً لمنظمات الجريمة المنظمة في غسيل الأموال بسهولة، وفي ممارسة النشاطات الاقتصادية القانونية لتغطية وغسيل الأموال غير الشرعية.

الإنترنت والجريمة المنظمة: المنظور الأمني

أ. توظيف الإنترنت في خدمة الأمن الاجتماعي

يمكن الاستفادة من كافة الجوانب الإيجابية في الإنترنت، وتوظيفها لخدمة الأمن الشامل للمواطن والمؤسسات الاجتماعية للمجتمع. فتقنيات

الإنترنت المتطورة والمتسارعة في التطوير يمكن توظيفها في مجالات مكافحة الجريمة، مثل التعرف على المجرمين من خلال البصمة أو الصورة أو الصوت، أو تعميم صورها إلى المراكز على الشبكة أو المراكز الأمنية عامة. كما تساعد في حماية قواعد المعلومات الحكومية والأمنية من خلال اساليب حماية متعددة منها التشفير ومنع المتطفلين من الوصول اليها. ففي بلد مثل موناكو تم وضع كاميرات على الأسطح والشوارع مما أدى إلى خفض جرائم السرقة. فليس من المستبعد أن يكون مجتمع المستقبل متحكماً به تقنياً كوسيلة من مكافحة الجريمة. لقد عقدت شرطة دبي حلقة علمية بعنوان «الإنترنت من منظور أمني» عام ١٩٩٦ حيث هدفت الندوة إلى وضع تصور للجرائم الممكن ارتكابها عبر الإنترنت، وكيفية استخدام الإنترنت لرفع كفاءة الأجهزة الأمنية. ويعد استخدام الإنترنت من الاستخدامات الداعمة للأجهزة الأمنية، ففي مجال شرطة المجتمع يمكن استخدام الإنترنت في تعقب المجرمين، وفي التواصل السريع مع الشرطة لكشف الجريمة. فعلى سبيل المثال وضعت المخابرات الأردنية صفحةً لها على الإنترنت تمكن من الاتصال بها، حيث تمكن هذه الخدمة عملاء المخابرات من إرسال بريدهم بشكل سريع ومضمون، وتتمكن المخابرات من اتخاذ الإجراء المناسب بشكل سريع وفعال.

كذلك يمكن استخدام الإنترنت في إرسال الرسائل الأمنية للعاملين في القطاع الأمني بشكل دوري، ومنظم وسريع، فلا حاجة لإعادة كتابة الرسائل، فيكفي كتابة رسالة مرة واحدة يمكن إرسالها إلى عدد كبير من العملاء أو الزبائن. كما يمكن أن تستخدم الإنترنت في تقديم خدمات سريعة للجمهور، وفي تعميق الوعي الأمني لديهم من خلال عمل صفحات خاصة بالشرطة تحوي إرشادات أمنية عامة، وقد تنشر صور المطلوبين

للعدالة أو الأشخاص الخطرين على أمن المجتمع والطلب من الجمهور التعرف عليهم وتسليمهم للعدالة .

ب ـ الإنترنت كمهدد للأمن الاجتماعي

لقد أدت التطورات التقنية ومنها الإنترنت إلى ظهور أنماط جديدة ومعقدة من الجريمة والجريمة المنظمة . لقد أظهرت دراسة للامم المتحدة ان ٢٤ ـ ٤٢٪ من المنظمات في القطاع الحكومي والخاص كانت ضحية لجرائم مرتبطة بالتقنيات (الحاسب والإنترنت) . أظهرت دراسة (اتحاد المحامين الأمريكيين (American Bar Association,1987) أن ١٤٥ ـ ٧٣٠ مليون سنوياً خسارة ٧٢ شركة من جرائم الحاسب . بينت دراسة لـ (Commission on N. U. Crime and Criminal Justice) مخاطر جرائم الحاسب في ٧٣٪ منها داخلي ، و ٢٣٪ من مصأدر خارجية (Carter & Katz,1997) . بالإضافة إلى ما تم استعراضه من خسائر اقتصادية قدرت بحوالي (٢) مليار في عام ١٩٩٣ ، ومثلها مثل العصابة الإسبانية التي سرقت أرقام (١٤٠٠٠) بطاقة ائتمان . فإنه يمكن النظر للإنترنت كمهدد للأمن الاجتماعي وخاصة في المجتمعات المغلقة والشرقية . إن تعرض مثل هذه المجتمعات لقيم وسلوكيات المجتمعات الأخرى قد تسبب تلوثاً ثقافياً يؤدي إلى تفسخ اجتماعي وانهيار في النظام الاجتماعي العام لهذه المجتمعات . إن الاستخدام غير الأخلاقي واللاقانوني للشبكة قد يصل إلى مئات المراهقين والهواة مما يؤثر سلباً على نمو شخصياتهم النمو السليم ، ويوقعهم في أزمات نمو ، ويكون لديهم عقداً نفسية ، وقيماً لا تتماشى مع النظام الاجتماعي السائد ، خاصة عند التعامل مع المواضيع الجنسية ، وتقديم الصور والمواد الإباحية . إن الدعوة إلى المراقبة الأمنية للشبكة قد تتعارض مع الحرية الشخصية لأفراد المجتمع ، بالإضافة

إلى انتهاك خصوصية الفرد في التواصل. وتعد ملاحقة المجرمين من أهم التحديات التي تواجه الشرطة المحلية، وبخاصة إذا كانوا من دول أخرى. (البدر، ١٩٩٧).

التقنية ومكافحة الجرائم المنظمة

يواجه علم الجريمة تحديات في تفسير ومكافحة جرائم التقنيات، وقد يكون بحاجة إلى أنموذج نظري جديد (Paradigm)، كما ذكر كون في كتابه بنية الثورات العلمية، بان العلم عندما يواجه معضلة تؤدي إلى أزمة والازمة تؤدي إلى ولادة نظريات وأساليب بحث جديدة. فالتقنية قد أظهرت مجرم المعلومات، والمجتمع التخيلي، وعولمة الجريمة، والجريمة عن بعد، الجرائم بلا حدود وكل هذه أنماط ومفاهيم جديد بحاجة إلى تفسيرات غير تقليدية. فمفهوم الجريمة التقليدية لن يكون مقبولاً في المستقبل القريب، فهل يطبق قانون بلد المجرم لحظة وجوده أم قانون بلد الضحية. واين موقع مفهوم السيادة الوطنية من ذلك؟

أ ـ المستوى الوطني

نظراً لظهور مشكلة جرائم التقنيات كمشكة أمنية، وقانونية واجتماعية، فإن خبراء الأمن المعلوماتي وصانعي السياسات الحكومية ومسوقي الحاسب، والأفراد ألمهتمين في هذا الموضوع بحاجة إلى تغيير نظرتهم تجاه جرائم التقنيات، لا لأنها مشكلة وطنية فقط أو وإنما كمشكلة عالمية. تتطلب الإجراءات الوطنية تعاوناً في مجال القطاعين العام الخاص، فعلى القطاع الخاص الالتزام بإجراءات الوقاية، وعلى القطاع العام تنفيذ الإجراءات اللازمة لمكافحة المشكلة، وبشكل عام هناك حاجة لـ:

١ ـ وجود التشريعات اللازمة لحماية ملكية الحاسب، وللبيانات، والمعلومات والمعدات اللازمة للتشغيل والتوصيل.

٢ ـ الوعي الوطني لجرائم الحاسب والإنترنت وللعقوبات المترتبة عليها.

٣ ـ وجود المؤسسات المختصة في التحقيق في جرائم الحاسب (في المحكمة، ولدى الشرطة).

٤ ـ التعاون مع الدول الأخرى في الحماية والوقاية من هذه الجرائم.

٥ ـ خفض فرص الجريمة المنظمة في الربح التراكمي من خلال النشاطات الشرعية وغير الشرعية وباستخدام الإنترنت.

٦ ـ تقليل ضوابط الخصوصية في البنوك لكشف أسماء المشتبه بهم.

٧ ـ مكافحة غسيل أموال المخدرات كأهم نشاط للجريمة المنظمة، من خلال الوصول إلى هويات العملاء في البنوك في حالات الاشتباه.

٨ ـ استخدام ضوابط تقنية للحيلوله دون توظيف التقنيات في أعمال الجرائم المنظمة.

٩ ـ استخدام أساليب التشفير للحيلولة دون اختراق مراكز المعلومات والبنوك في عمليات الجريمة المنظمة، خاصة مع وجود المجرم المعلوماتي، ولصوص البطاقات.

في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم إنشاء وحدة جرائم للحاسبات تابعة لقسم العدالة الجنائية، من مهامها: تقديم التدريب، والمساعدة، والخبراء للقضاة، ويتشارك في المعلومات حول جرائم الحاسب مع مكتب التحقيقات الفيدراليّة (FBI) والاستخبارات.

وفي اليابان تبين أن هناك زيادة في جرائم الحاسب أدت إلى تعديل

القوانين لمواجهتها. اما أكثر هذه الجرائم فكانت الاحتيال المالي، وسرقة الحسابات البنكية، وشطب البيانات و البرمجيات، والتدمير الفيزيقي للحاسب، والدخول غير القانوني لأجهزة الحاسب وقواعد المعلومات، والاستعمال غير القانوني لأجهزة الحاسب، ونشر فيروسات الحاسب في قواعد المعلومات وأنظمة الحاسب، وأخيرا استخدام الحاسب بأسلوب (المحاكاة) للتحضير لارتكاب جريمة فعلية (Ogawa,1990).

أ ـ المستوى العالمي

بما أن العالم مترابط الكترونيا، فيجب الاهتمام والفعل العالمي إزاء مشكلة جرائم الحاسب وخاصة في مجال التشريعات والتعاون المتبادل. ويرى مركز الأمم المتحدة للتطوير الاجتماعي والشؤون الإنسانية أن الوقاية من جرائم الحاسب تعتمد على الأمن في إجراءات معالجة المعلومات، والبيانات الالكترونية، وتعاون ضحايا جرائم الحاسب، ومنفذي القانون، والتدريب القانوني، وتطور أخلاقيات استخدام الحاسب. والأمن الدولي لانظمة المعلومات. ففي المجال الدولي هناك حاجة للتعاون الدولي المتبادل، والبحث الجنائي والقانوني عن بنوك المعلومات، وقد يعكس الاتجار بالمخدرات للجريمة المنظمة العلاقات السياسية الدولية في التعاون الدولي المتعدد المشروع في تجارة المخدرات الدولية كما في الأعمال الدولية المتعددة. فالمواد الخام تنتج في المجتمعات النامية لسد حاجات العملاء (المستهلكين) في الدول الصناعية. ويمكن تفسير النمو السريع في النشاطات الدولية غير الشرعية ألا وهي العلاقات الاقتصادية العامة بين الدول الصناعية والنامية. أن الدين الأجنبي للعديد من الدول النامية قد وسع الفجوة بين الدول الصناعية والنامية. إن كلفة المواد الخام والتي تشكل مصدر الدخل في الدول

النامية قد انخفضت في السوق العالمي، بينما ارتفعت كلفة البضائع من الدول الصناعية، ولقد خفضت الخدمات المقدمة لمواطني الدول النامية (برنامج صندوق النقد الدولي)، لكي تتمكن هذه الدول من تسديد ديونها. لقد تحول المزارعون الريفيون إلى زراعة المخدرات حيث تعطي فوائد أكثر من زراعة المنتوجات الزراعية، وهم يدعمون تجار المخدرات حيث يوفرون لهم الخدمات الصحية والاجتماعية التي لا تستطيع الدولة تأمينها. وتفضل حكومات الدول الفقيرة غض النظر عن إنتاج المخدرات لانه يؤدي إلى انسياب العملات الصعبة لبلادهم. إن محاربة جذور المخدرات أثبتت أنها سياسة فاشلة، وقد صعدت سوء العلاقات بين الدول (Newman,1990).

ففي أوروبا قدمت لجنة جرائم الحاسب توصيات تتعلق بجرائم الحاسب تمركزت في المحاور التالية:

١ ـ المشكلات القانونية في استخدام بيانات الحاسب والمعلومات المختزنة فيه في التحقيق الجنائي.

٢ ـ الطبيعة العالميّة لبعض جرائم الحاسب

٣ ـ تحديد معايير لوسائل الأمن المعلوماتي وللوقاية من جرائم الحاسب.

٤ ـ مشكلة الخصوصية وخرقها في جرائم الحاسب

٥ ـ موقف ضحايا جرائم الحاسب. هذا وقد لخص التقرير مجالات جرائم الحاسب في:

٦ ـ الاحتيال.

٧ ـ حذف وتدمير البيانات أو المعلومات أو البرمجيات في الحاسب.

٨ ـ الدخول غير القانوني.

٩ ـ الاعتراض غير القانوني للاتصال بين الحاسبات وخاصة في مجال التحويل المالي .

١٠ ـ الانتاج غير القانوني لبيانات، أو معلومات أو برمجيات الحاسب .

ولمكافحة جرائم الحاسب الآلي لابد من التعاون العالمي الثنائي المتبادل بين الدول، وتعديل التشريعات لحماية ملكيات البرامج والمعدات، وتطوير القوانين التي تحد من الدخول غير الشرعية لقواعد المعلومات .

ومنذ عام ١٩٦٦ استخدم نظام أمريكي فعال في محاربة الجريمة المنظمة يعتمد على وحدات محلية مدربة ومتخصصة من المدعين والمحققين لمحاربة الجريمة المنظمة في مواقعها . وشمل ذلك تكوين فرق تحقيق خاصة ومحاكمة باستخدام الحصانة الجزئية للشهود، وتسهيل متطلبات المحاكمة (Wicks, Pichini, Courney, Fritchey, Gross, and Seigel,1998) .

المراجع

المراجـــع

الأعسم، علي (١٩٩٧). عوامل انجاح شبكة انترنت عربية: تقنية، تخطيط، استثمار، المستقبل العربي، العدد ٨، ص ص ٩٣ ـ ١٠٠.

البداينة، ذياب (١٩٩٧) جرائم الحاسب الدولية. ندوة جرائم الحاسب. معهد التدريب: أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية. الرياض.

البدر، بدر حمود، والزومان عبدالعزيز حمد (١٩٩٧). ضبط استخدام الإنترنت: لماذا وكيف. المؤتمر الوطني الخامس عشر للحاسبات الالية. جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجمعية الحاسبات السعودية، ١٧ ـ ١٩/ ١٠/ ١٩٩٧

الخميس، عبدالعزيز (١٩٩٧). الإنترنت أصبحت عربية. مجلة المجلة. ع ٨٨٤, ٢٥/ ١/ ١٩٩٧، ص ص٣ ـ ٦.

الشحي، راشد (١٩٩٨). التخطيط الأمني لوقاية دول الخليج من الجريمة المنظمة. الفكر الشرطي ٦(٤) ٢٤٣ ـ ٢٦٨.

الكاملي، عبدالقادر (١٩٩٨). التجارة الالكترونية العربية حاضراً ومستقبلا انترنت، ١ (٨) مايو. ص ص ٢٠ ـ ٣٤.

بكري، سعد الحاج (١٩٩١). شبكات الاتصال وتوظيف المعلومات في مكافحة الجريمة. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد ١١ ، ١١ ـ ٣٢.

تميم، ضاحي (١٩٩٦). الإنترنت: رؤية أمنية. بحوث ودراسات شرطية. مركز البحوث والدراسات شرطة دبي.

جعفر، فهد عبدالكريم (١٩٩٧). شبكة الإنترنت: محتوياتها وطريقة عملها. الاجتماع الخامس للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة. تونس. ٧-١٩/ ٧/ ١٩٩٧م.

جيتس بيل (١٩٩٥/ ١٩٩٨) طريق المستقبل. ترجمة عبدالسلام رضوان. عالم المعرفة، الكويت.

حسين، سمير محمد (١٩٩٦). مستقبل النشر الالكتروني العلمي. المجلة العربية للدراسات الانسانية. ١٤ (٥٦)، ص ص ٢٨٨-٣٠٢

داود، حسن طاهر (١٩٩٧). أمن المعلومات. ندوة جرائم الحاسب. معهد التدريب: أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية. الرياض.

رضا، محمد جواد (١٩٩٨). العرب في القرن الحادي والعشرين: تربية ماضوية وتحديات غير قابلة للتنبؤ. . المستقبل العربي، العدد ٤ ، ص ص ٤٧-٦٣.

سليم، طارق عبدالوهاب (١٩٩٧). الجرائم المرتكبة بواسطة الإنترنت وسبل مكافحتها. الاجتماع الخامس للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة. تونس. ٧-١٩/ ٧/ ١٩٩٧م.

سنو، مي العبدالله (١٩٩٨). العرب في مواجهة تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال. المستقبل العربي، العدد ٤ ، ص ص ٣٢-٤٦.

عبدالدايم، عبدالله (١٩٩٨). التربية والقيم الإنسانية في عصر العلم والتقانة والمال. المستقبل العربي، العدد ٤ ، ص ص ٦٤-٨٦.

علي، نبيل (١٩٩٤) العرب وعصر المعلومات. عالم المعرفة، الكويت.

كون، توماس (١٩٦٨/ ١٩٩٢) بنية الثورات العلمية. ترجمة شوقي جلال. عالم المعرفة، الكويت.

Albanese, J. (1989). Organized Crime in America. Cincinnati, Ohio: Anderson Publishing co.

Albini, J. L. (1986). Organized Crime in Great Britain and the Caribbean. From Organized Crime pp 95-112, Robert J. Kelly. NCJ 101278

Amir, M. (1995). Organized Crime and violence. Studies on Crime and Crime Prevention. 4 (1), 86-104. NCJ # 154195

Bersten, M. (1990). Defining Organized Crime in Australia and in the U.S.A.. Australian and New Zealand Journal of Criminology, 23 (1), 39-59

Carter, D. L. & Katz, A. (1997). Security Directors on Computer crimes. http://www.ssc.msu.edu/~cj/secdir.htm1

Chin, K. (1990). From Secret Societies to Organized Crime . From Chinese Subculture and Criminality: Non-Traditional Crime Groups in America, pp 27-45.

Currie, M. R. (1992). Technology, Sharing Technology and Working Together. Invited Speech at the 13th National Computer Conference of the Kingdom of Saudi Arabia. November, 28-30.

Gollmann, D. (1997). The Case for: The Internet is a Secure Place for Conducting Business. International Journal of Risk, Security and Crime Prevention, 2 (1), 56-62

Iwai, H. (1986). Organized Crime in Japan. From Organized crime pp 208-233,Robert J. Kelly (NCJ # 101284

Kelly, R. (1986). Organized Crime: A Global Perspective. Totowa: BK Books, Roman and Allanheld Publishers. NCJ 101273

Newman. G. (1990). Crime and the Human Condition, pp 69-102 in Ugljesa Zvekic. Essays on Crime and Development Publication. No. 36, Rome: NICRI

Pacy, A. (1991). The Culture of Technology. Cambridge, Mass.: The MIT Press President's Commission on Law Enforcement and Administration of Justice(1967). The Challenge of Crime in a Free Society. Washington, D.C.: US Government Printing Office.

PC Magazine (1997). Crime and Punishment: Piracy in the Middle East. February, 1997. 24-26.

Reid S. T. (1990). Crime and Criminology. Fort Worth, TX.: Holt, Rinehart and Winston, Inc.

Rogovin, C. H. (1982). Organized Crime. From Bernard L'Garmire, Local Government Police Management pp 181-196. NCJ 088284

Rule, J. & Attewell, P. (1989). What do Computersdo?. Social Problems, 36(3), 225-241

Sauls, J. G. (1991). Computer Searches and Seizures: Challenges for Investigators. FBI law Enforcement Bulletin. February, pp24-31

Savona, E. (1993). Dynamics of Organized crime in Italy. Ghie de la se Curite Interieure, 14, 167-178. NCJ # 150078

Schneider, H. (1993). Organized Crime in International Crimiological Perspective. from UNAFEI Report 1992 and Resources Material Series 43, 1993, 133-148, Takashi, Watan abe, ED. NCJ 146386

Sessions, W. (1991). Computer Crimes: An escalating Crime Trend. FBI lawEnforcement Bulletin. February, pp12-15.

United Nations Economic and Social Council Commission on Crime Prevention and Criminal Justice (UNESCCCPCJ) (1994). Problems and Drugs Posed by Organizational Transitional crime in the various regions of the world. Vienna, Austria: Author (NCJ # 153019).

United Nations Economic and Social Council Commission on Crime Prevention and Criminal Justice (UNESCCCPCJ) (1994. National Legislation its Adequacy to deal with the Various Forms of Organized Transnational Crime: Appropriate Guidelines for Legislative and Other Measures to be taken at the National level. Vienna, Austria: Author (NCJ # 153019).

United Nations Economic and Social Council Commission on Crime Prevention and Criminal Justice (UNESCCCPCJ) (1992). Strengthening Existing International Cooperation in Crime Prevention and Criminal Justice Including Technical Cooperation in Developing Countries with Special Emphasis on Combating Organized Crime. Vienna, Austria: Author (NCJ # 145576).

Watson, A. (1997). The Case for: The Internet is a Secure Place for Conducting Business. International Journal of Risk, Security and Crime Prevention, 2 (1), 51-56

Wicks, A. J.; Pichini, L. R. ; Courtney, R. E., Fritchey, D. E., Gross, B. & Seigel, M. L. (1998). Fighting Organized crime: Special Response to Special Problem. Rutgers Laws Journal 16(3-4), 439-494. NCJ 104332